

القانون الدستوري 2024 -2025

د. أسعد غالي حمزة



[DATE]
[COMPANY NAME]
[Company address]

الفرق بين الجزاء في القواعد القانونية والدستورية

من حيث الصياغة:

- الجزاء في القواعد القانونية غالبًا محدد ومنظم.
- الجزاء في القواعد الدستورية قد يكون أكثر مرونة وغير محدد.

2. من حيث التطبيق:

- القواعد القانونية تُطبق عبر المحاكم العادية والجزاء فيها إلزامي. القواعد الدستورية أو المؤسسات السياسية.

3. من حيث الطبيعة:

- o الجزاء القانوني قد يكون عقوبة جنائية أو تعويض مدني.
- الجزاء الدستوري قد يشمل بطلان القانون أو مساءلة المسؤولين.

التشريع الدستوري

أولاً: تعريف التشريع الدستوري

- لغويًا :كلمة التشريع" تعنى وضع قواعد قانونية ملزمة لتنظيم العلاقات داخل المجتمع.
- اصطلاحًا: التشريع الدستوري يشير إلى مجموعة القواعد القانونية التي يتم وضعها لتنظيم النظام السياسي والدستوري للدولة، والتي تُعتبر جزءًا من الدستور أو مكملة له.

علاقة التشريع بالدستور

- التشريع الدستوري هو الوسيلة التي يتم من خلالها إقرار أو تعديل أو تفسير النصوص الدستورية.
- يُعتبر التشريع الدستوري في المرتبة الأعلى من التشريعات الأخرى، حيث لا يمكن لأي قانون أن يخالف المبادئ و القو اعد التي يتضمنها الدستور.

ثانيًا: أنواع التشريع الدستوري

1. التشريع الدستوري الأصلي (الدستور):

- يشير إلى الوثيقة الأساسية التي تُنظم المبادئ العامة للدولة وتحدد سلطاتها وحقوق مواطنيها.
 - يتم وضعه بواسطة جمعية تأسيسية أو استفتاء شعبى.

2. التشريع الدستوري المعدِّل:

- يُقصد به التعديلات التي تُجرى على نصوص الدستور الأصلى وفقًا للإجراءات المنصوص عليها فيه.
- تختلف إجراءات التعديل من دولة لأخرى، لكنها غالبًا ما تكون معقدة لحماية استقرار النصوص الدستورية.

3. التشريع الدستوري التكميلي:

- يشمل القوانين التي تُفسر أو تُفصل النصوص الدستورية.
- يُستخدم عندما تحتوي النصوص الدستورية على مبادئ عامة تحتاج إلى توضيح أو تنظيم تفصيلي.
 - مثال: قانون تنظيم الانتخابات الذي يستند إلى النصوص الدستورية المتعلقة بحق التصويت.

ثالثًا: أهمية التشريع الدستوري

1. ضمان سيادة الدستور:

- التشريع الدستوري يُساعد في التأكيد على أن جميع القوانين والتشريعات الأخرى يجب أن تتماشى مع الدستور. 2. تنظيم العلاقة بين السلطات:
 - · يُحدد التشريع الدستوري صلاحيات كل سلطة في الدولة، مما يمنع تجاوز أي سلطة على الأخرى.
 - 3. حماية الحقوق والحريات:
- يُفصل التشريع الدستوري الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ويضمن تطبيقها من خلال القوانين العادية.
 4. تكييف الدستور مع المتغيرات:

 - يسمح التشريع الدستوري بإدخال تعديلات أو تنظيمات جديدة تُواكب التطورات السياسية والاجتماعية.